### رغم مرور ما يقارب الشهر على بداية العمل بنظام التقسيم الجديد

# «بيان»: تقدم أداء البورصة مازال ضعيفاً

**◆ مؤشر السوق الأول يقفل عند مستوى 4,810.39 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 0.78 بالمئة**

قال التقرير الشهري الصادر عن شركة بيان للاستثمار لم يكن أداء بورصة الكويت في الأسبوع الماضي مغايراً لأداءها في الأسبوع الذي سبقه، إذ واصلت مؤشراتها الثلاثة تباينها للأسبوع الثاني على التوالي في ظل تركيز المتداولون على الأسهم القيادية التي استحوذت بدورها على نصيب الأسد من السيولة النقدية، وهو الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على المؤشرين العام والأول، حيث تمكنا من إنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الخضراء، وذلك على عكس مؤشر السوق الرئيسي الذي واصل تسجيل الخسائر الأسبوعية متأثراً باستمرار عمليات البيع على الأسهم الصغيرة. وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع المنقضي على ارتفاع نسبته 0.78%، فيما سجل المؤشر العام نمواً نسبته 0.12%، في حين أنهى مؤشر السوق الرئيسي تداولات الأسبوع على خسارة نسبتها 1.05%.

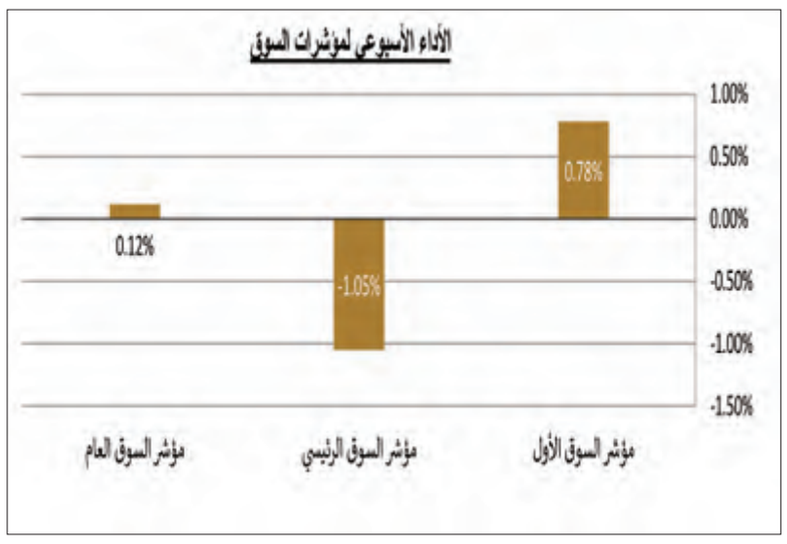


الاداء الاسبوعي لمؤشرات السوق

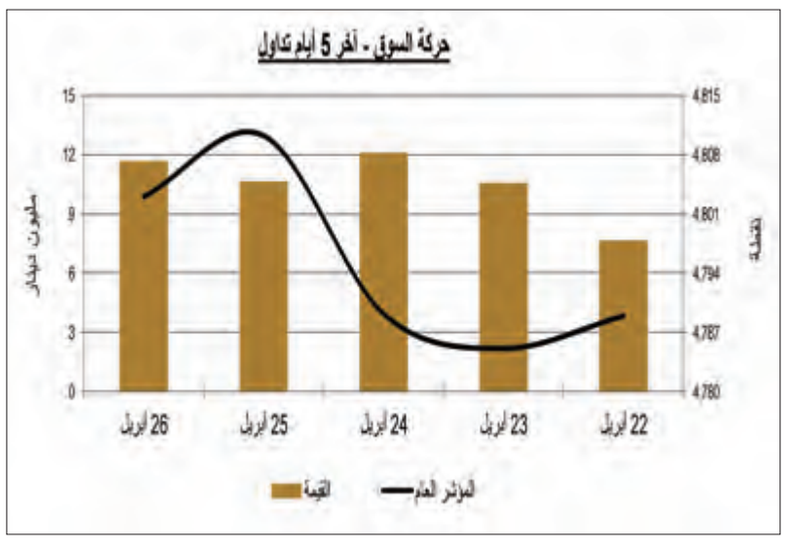


حركة السوق

## معدلات الثقة

وتجدر الإشارة إلى أن البورصة لا تزال تقدم أداءً ضعيفاً رغم مرور ما يقرب من شهر على بداية العمل بنظام التقسيم الجديد، إذ يأتي ذلك في ظل استمرار ضعف معدلات الثقة لدى الكثير من المستثمرين وإحجام العديد منهم عن التعامل في البورصة نتيجة شبه انعدام المحفزات المشجعة على الاستثمار، خاصة مع عدم ظهور مؤشرات تدل على تحسن أوضاع الاقتصاد الوطني الذي يعاني بدوره من ركود واضح منذ عدة سنوات نتيجة الأزمات المختلفة التي مر بها، لاسيما الأزمة المالية العالمية التي اندلعت منذ ما يقرب من عشر سنوات، بالإضافة إلى أزمة هبوط أسعار النفط ووصول سعر البرميل إلى حوالي 20 دولار أمريكي، وما تبع ذلك من تراجع واضح لإيرادات الميزانية العامة للدولة التي تعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط، وهو ما تسبب في العجز المالي الذي تشهده الميزانية حالياً، وساهم في تراجع النشاط الاقتصادي في الدولة بشكل واضح، وانعكس على معظم قطاعاتها الاقتصادية ومنها سوق الأوراق المالية الذي يتوقف أداءه في المقام الأول على البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الشركات المدرجة فيه، والتي يعاني أغلبها من شح الفرص الاستثمارية وجفاف قنوات التمويل اللازمة لتعزيز استثماراتها.

هذا وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته أسعار النفط في الآونة الأخيرة ووصول سعر برميل النفط الكويتي إلى حوالي 70 دولار أمريكي، إلا أننا لم نرى أي مؤشر على تحسن أوضاع الاقتصاد المحلي، وهو الأمر الذي يثبت أن الركود الذي أصاب الاقتصاد لم يأتي نتيجة هبوط أسعار النفط فقط، بل أن هناك عوامل أخرى ساهمت في حدوث ذلك، أهمها السياسات غير المبالية التي تتبعها الحكومة في الشأن الاقتصادي، إضافة إلى عدم تمكنها من إصلاح بيئة الأعمال المحلية التي أصبحت طاردة للاستثمارات، فضلاً عن تجاهلها المتواصل للقطاع الخاص الذي من المفترض أن يتم دعمه بشتى الطرق الممكنة وإفساح المجال له لقيادة قاطرة الاقتصاد مثلما تفعل معظم الدول المتقدمة؛ وذلك عوضاً عن تفاقم البيروقراطية المعقدة وانتشار الفساد الذي يعد من أكثر الأمور التي تعيق التنمية الاقتصادية في الكويت.

**◆ القيمة الرأسمالية للبورصة بلغت 25.98 مليار دينار نهاية الأسبوع المنقضي**

## القيمة الرأسمالية

وبالعودة إلى الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت، فقد وصلت قيمتها الرأسمالية مع نهاية الأسبوع الماضي إلى حوالي 25.98 مليار د.ك.، بانخفاض نسبته 1.89% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي بلغ 26.48 مليار د.ك.؛ وقد ساهم في ذلك انسحاب (الشركة الكويتية للأغذية – أمريكانا) من السوق خلال الأسبوع الماضي، حيث تم خصم قيمتها الرأسمالية البالغة حوالي 490 مليون د.ك. من إجمالي القيمة الرأسمالية للسوق؛ وبذلك قد نقص إجمالي القيمة الرأسمالية للبورصة منذ بداية تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد بمقدار 1.87 مليار د.ك. تقريباً، أي بتراجع نسبته 6.72%.

من جهة أخرى، تشهد البورصة حالة عامة من الترقب لنتائج الشركات المدرجة فيها عن فترة الربع الأول من العام الجاري، وسط آمال كثيرة بأن تسهم هذه النتائج في تنشيط تداولات السوق وزيادة معدلات السيولة النقدية التي تشهد مستويات متدنية منذ فترة طويلة.

هذا وقد أنهت البورصة تداولات الأسبوع المنقضي على تباين لجهة إغلاقات مؤشراتها الثلاثة، إذ تمكن المؤشرين الأول والعام من تحقيق مكاسب أسبوعية بسيطة بدعم من استمرار تركيز معظم المتداولون على الأسهم القيادية والثقيلة، فيما سبح مؤشر السوق الرئيسي عكس التيار منهياً تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء، متأثراً بالضغوط البيعية المتواصلة على الأسهم الصغيرة.

وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 144 سهماً من أصل 175 سهماً مدرجاً في السوق، حيث تراجعت أسعار 74 سهماً مقابل نمو أسعار 62 سهم، مع بقاء 39 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 4,810.39 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.78% عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضاً نسبته 1.05% بعد أن أغلق عند مستوى 4,788.55 نقطة، وأقفل المؤشر العام عند مستوى 4,803.0 نقطة بارتفاع نسبتها 0.12%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 68 مليون سهم، بتراجع نسبته 7.32% بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، فيما انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 3.87% ليصل إلى 10.51 مليون د.ك.

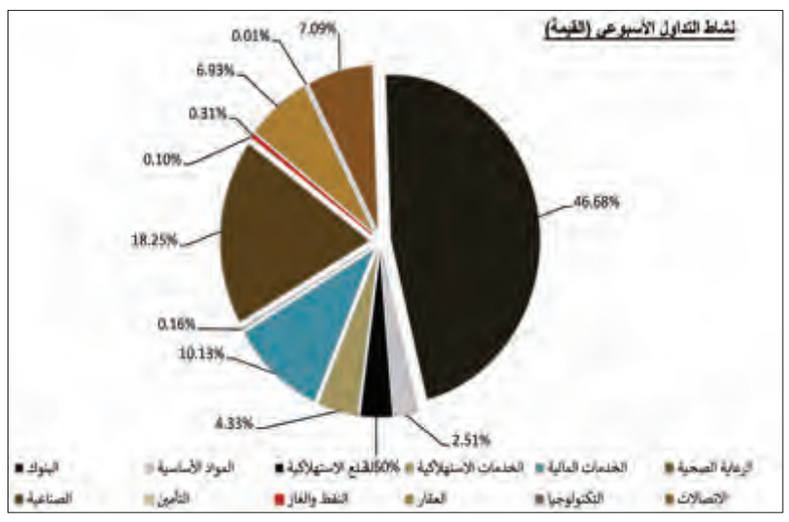


نشاط التداول الاسبوعي

**◆ متوسط عدد الأسهم المتداولة بلغ 68 مليون سهم بتراجع نسبته 7.32 بالمئة**

## مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها، فيما تراجعت مؤشرات ستة قطاعات أخرى، فعلى صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع التأمين، حيث أقفل مؤشره عند 938.30 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 1.31%. تبعه قطاع الخدمات الاستهلاكية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.20% بعد أن أغلق عند 1,016.61 نقطة. في حين شغل البنوك المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 0.85%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 974.98 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الصناعية والذي أغلق مؤشره عند 975.67 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.16%.

أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع التكنولوجيا، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً خسارة نسبتها 5.51% مغلقاً عند مستوى 1,012.66 نقطة، فيما شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 843.39 نقطة، بتراجع نسبته 2.90%، وشغل قطاع السلع الاستهلاكية المرتبة الثالثة بعد أن بلغت نسبة تراجعه 1.63%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 897.58 نقطة. هذا وكان قطاع المواد الأساسية هو أقل القطاعات تراجعاً خلال الأسبوع الماضي، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 1,042.97 نقطة، بتراجع نسبته 0.49%.

## تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 112.81 مليون سهم تقريباً شكلت 33.19% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 91.24 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 26.84% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 20.23% بعد أن وصل إلى 68.77 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 46.68% بقيمة إجمالية بلغت 24.53 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 18.25% وبقيمة إجمالية بلغت 9.59 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 5.32 مليون د.ك. شكلت 10.13% من إجمالي تداولات السوق.

# النفط يغلق على انخفاض طفيف و برنت ينهي الأسبوع مرتفعا

مصفاة نفط

أغلقت أسعار النفط على انخفاض طفيف، رغم أن خام برنت سجل ثالث أسبوع على التوالي من المكاسب وسط قلق بشأن المعروض من الخام إذا أعادت الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران.

وأنهت عقود برنت لأقرب استحقاق جلسة التداول منخفضة 10 سنتات، أو 0.1 بالمئة، لتبلغ عند التسوية 74.64 دولار للبرميل. وفي وقت سابق هذا الشهر قفز خام القياس العالمي إلى أعلى مستوى منذ أواخر 2014 فوق 75 دولارا للبرميل.

وتراجعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 9 سنتات، أو 0.1 بالمئة أيضا، لتسجل عند التسوية 68.10 دولار للبرميل.

وصعد برنت حوالي 0.5 بالمئة هذا الأسبوع في ثالث مكسب أسبوعي على التوالي في حين ينهي الخام الأمريكي الأسبوع على خسارة حوالي 0.5 بالمئة.

وسيتخذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرارا بحلول الثاني عشر من مايو أيار بشأن ما إذا كان سيعيد فرض عقوبات على إيران كانت رفعت في إطار الاتفاق بشأن برنامجها النووي. وتجديد العقوبات من المرجح أن يكون له تأثير سلبي على صادرات النفط الإيراني وقد يعرقل المعروض العالمي من الخام.

وقال روب ثوميل مدير المحافظ في تورتيس كابيتال لإدارة استثمارات الطاقة في ليوود بولاية كانساس "ذلك هو العامل الأكبر الآن الذي يحرك السوق... السوق تنتظر ما سيحدث". وصعد برنت حوالي 6 بالمئة منذ بداية الشهر الحالي بينما بلغت مكاسب الخام الأمريكي حوالي 5 بالمئة. وجاءت تلك المكاسب على الرغم من ارتفاع مؤشر الدولار الذي سجل أعلى مستوى منذ الحادي عشر من يناير كانون الثاني أمام سلة من العملات.

# الخزانة الأميركية: تغييرات في ملكية روسال لا تضمن رفع العقوبات

مقر وزارة الخزانة الأميركية

قال متحدث باسم وزارة الخزانة الأمريكية إن تغييرات في ملكية روسال لا تضمن نهاية للعقوبات على عملاق المعادن الروسي، في إشارة إلى مسعى المساهم الرئيسي أوليج ديريباسكا للنأي بنفسه عن الشركة.

وأبلغ المتحدث رويترز "خفض النسبة المئوية لملكية فرد مشمول بعقوبات ليس بالضرورة في حد ذاته أساسا لرفع العقوبات".

وقالت مصادر قريبة من روسال إن الشركة ستجري تغييرات في مجلس إدارتها وهيكل الإدارة على أمل اقناع الولايات المتحدة برفع العقوبات.

وقال المتحدث إن الخزانة الأمريكية "تجري مراجعة دقيقة للوقائع والظروف لكل طلب لرفع العقوبات في كل حالة على حدة، ولا تتهكن بنتائج أو سيناريوهات معينة".

### بمشاركة نخبة من صناع القرار لبحث مستقبل القطاع

# القمة العالمية لصناعة الطيران تنطلق غداً في أبوظبي

تنطلق في فندق "سانت ريجيس جزيرة السعديات" يوم الغد (الاثنين) فعاليات "القمة العالمية لصناعة الطيران 2018"، والتي ستبحث حتى الثاني من مايو في مستقبل قطاعات الطيران والدفاع وصناعة الطيران والفضاء، بمشاركة نخبة واسعة من قادة هذه القطاعات حول العالم.

وتستهل القمة فعالياتها بكلمة افتتاحية من محمد بن أحمد البواردي وزير دولة لشؤون الدفاع، تليها كلمة لخالد القبيسي الرئيس التنفيذي لقطاع صناعة الطيران والطاقة النظيفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى "مبادلة". وستشهد فعاليات اليوم الأول من القمة إجراء مقابلة على المنصة مع سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس مجلس إدارة مؤسسة مطارات دبي ورئيس هيئة دبي للطيران المدني ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة "طيران الإمارات"، من قبل المقدم التلفزيوني الشهير "جون دفتيريوس" في قناة "سي إن إن" العالمية، وأخرى مع توني دوغلاس الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتحاد للطيران، وذلك لبحث التحديات الإقليمية والعالمية التي تواجه القطاع، ولتقديم لمحات فريدة على الاستراتيجيات المستقبلية لكل من إمارتي أبوظبي ودبي في هذا الإطار. وبالإضافة إلى ذلك، ستدير "مارلين هيوسون" رئيسة مجلس الإدارة والرئيسة التنفيذية لشركة "لوكهيد مارتن" العالمية، جلسة حوارية للتعريف بدور قطاع صناعات الطيران والصناعات الدفاعية كمحفز للأمن العالمي والتعاون الدولي والنمو الاقتصادي.

وبهذا الصدد، قالت هيوسون: "تجمع الفعالية تحت مظلتها كوكبة من أهم قادة قطاع الطيران العالميين لمناقشة القضايا التي ستشكل ملامح مستقبل القطاعات على مدى العقود القادمة، وأتطلع لبحث سبل تعزيز التعاون في مختلف المجالات بشكل يُسهم في تسخير الإمكانيات في دعم الأمن الدولي والتقدم العلمي والنمو الاقتصادي".

# شركات الحفر الأميركية تضيف 5 حفارات نفطية جديدة

ارتفع عدد الحفارات النفطية في الولايات المتحدة للأسبوع الرابع على التوالي وأنهت الشهر على ارتفاع حاد بينما تخطط شركات النفط لزيادة الإنتاج في الوقت الذي تجني فيه أرباحا من تداول الخام قرب أعلى مستوياته في ثلاث سنوات.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة ، في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة وثيقة، إن شركات الحفر أضافت خمسة حفارات نفطية في الأسبوع المنتهي في السابع والعشرين من أبريل نيسان، ليصل العدد الإجمالي إلى 825 حفارا وهو أعلى مستوى منذ مارس آذار 2015.

وعلى مدار الشهر أضافت شركات الحفر 28 حفارا في أبريل نيسان بعد أن خفضت عدد الحفارات بواقع حفارين في مارس آذار. وارتفع عدد الحفارات منذ بداية العام بمقدار 78 حفارا.



ارتفاع في عدد الحفارات الأميركية

وإجمالي عدد الحفارات في أمريكا، وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلا، مرتفع كثيرا عن مستواه قبل عام عندما بلغ 697 حفارة نشطة. وتزيد شركات الطاقة الإنفاق بشكل مطرد على أنشطة الحفر منذ منتصف 2016 عندما بدأت أسعار النفط تتعافى من انهيار استمر عامين.

# بنوك الصين الخمسة الكبرى تسجل أسرع نمو للأرباح في أربع سنوات

سجلت بنوك الصين الخمسة الكبرى المملوكة للدولة أسرع نمو في أربع سنوات للأرباح الصافية للربع الأول، في حين ظلت نسبة ديونها الرديئة مستقرة.

وتشهد بنوك الصين الكبرى انتعاشا مع تحقيق نمو أسرع للأرباح وارتفاع صافي هوامش الفائدة بعد سنوات من الزيادات في الديون الرديئة وتباطؤ النمو الاقتصادي.

وقال البنك الزراعي الصيني يوم الجمعة إن أرباحه الصافية ارتفعت 5.43 بالمئة في الربع الأول بينما قال البنك الصناعي والتجاري الصيني، أكبر مصرف في البلاد، إن أرباحه الصافية نمت 4 بالمئة في الفترة نفسها.

وسجل بنك الاتصالات زيادة قدرها 4 بالمئة في أرباحه الصافية للربع الأول بينما صعدت أرباح بنك الصين 5 بالمئة.

وتمثل النتائج أسرع نمو لأرباح الربع الأول في أربع سنوات للبنوك الأربعة.

وقال بنك التعمير الصيني إن أرباحه الصافية سجلت أيضا أسرع نمو للربع الأول في أربع سنوات.

وسجلت نسبة القروض الرديئة في البنك التجاري الصيني والبنك الزراعي وبنك الصين تراجعا طفيفا في الربع الأول، بينما استقرت في بنك التعمير وبنك الاتصالات.